جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة ماستر أكاديمي

ميدان : العلوم الاجتماعية

شعبة : ديموغرافيا عامة

تخصص: تخطيط سكاني

من إعداد: أولاد سالم نسيمة

بعنوان

واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة (2000-2009)

.

الأستاذ : طلباوي حسين /أستاذ محاضر/جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ عضوا ورئيسا

الأستاذة: سوا كري خديجة /أستاذة محاضرة / جامعة قاصدي مرباح ورقلة/المشرفة

الأستاذ المناقش: طعبة عمر /أستاذ محاضر/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ عضوا و مناقشا

الموسم الجامعي: 2012 /2013

ملخص الدراسة:

تشير الدراسة إلى التعرف على التغيرات الحاصلة خلال العقد الأخير بولاية ورقلة، وذلك من خلال عرض وتفسير كل ما يتعلق بالنمو السكاني والتنمية المحلية، وقد اعتمدنا على المقارنة السنوية لزيادة السكانية بتتبع عدد الولادات وحالات الوفاة سنويا، مع التعرف على المشاريع المنجزة لصالح متطلبات السكان كاستجابة لمتطلباتهم، والكشف عن الحقائق المهمة لواقع النمو السكاني والتنمية المحلية ، وعن الانجازات المحققة من المشاريع التنموية كتلبية لمتطلبات السكان ، المتمثلة في التوصيل بالكهرباء والغاز لكافة الأحياء داخل بلديات الولاية، وإنجاز المدارس والمتوسطات و الثناويات وتجهيزهم ،بالإضافة إلى بناء دور الثقافة والحدائق العامة ،تشير الدراسة إلى أن النمو السكاني لا يعرقل التنمية ، بل الصعوبات والعوائق الخاصة بإنجاز المشاريع ،بالإضافة إلى عدم الانطلاق في المشاريع ، والفشل في إنجازها ،كما أعطت توضيحات رقمية وبيانية لوصف الوقائع الحاصلة خلال العقد الأخير2000-2009.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني ،وتيرة الزيادة السنوية ،مخططات البلدية للتنمية، المشاريع التنموية

:Summary of the study

The study to identify changes over the last decade state of Ouargla, through the display and interpretation of everything related to population growth and development at the local, we have adopted to compare the annual population growth keeps track of the number of births and deaths annually, with recognition of the completed projects for the benefit of the requirements of the population in response to their requirements, and disclosure of important facts to the reality of population growth and local development, and the achievements of development to the requirements of the population, namely in connection with electricity and gas to projects all districts within municipalities of the state, and the achievement of schools and averages and Iinoyat and equipped, in addition to building the role of culture and public parks, study suggests that population growth does not hinder development, but difficulties and obstacles for the completion of projects, in addition to not starting in the projects, and the failure to complete, as gave explanations digital and graphic representation of the facts revealed occurring during the .last decade 2000-2009

Key words: population growth, the pace of annual increase, the municipal development plans, development projects

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتنزل برحمته البركات وتتفرج بقدرته الأزمات خالق الأرض والسموات الذي أعاننا بفضله وكرمه على إنجاز هذا العمل وإتمامه.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة "سواكري" التي لم تبخل علي،بجهدها في الرشاد والتوجيه لإتمام هذا العمل في شكله التام ،ومثابرتها معي فجازها الله خيرا وأطال الله في عمرها.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتدة الفاضلين الذين ساعدوني بطرق غير مباشرة بتقديم نصائحهم ومعلوماتهم القيمة ،والى زوجي العزيز و والدي و والدتي واخواتي وإخوتي ,وإلا كل زملائي .

نـــــــــســـــــــــــــــــــة أولادسالم

قائـــــــــــــــــــمة

الجـــــــــــــــــــــــــــــداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1	يوضح تطور سكان بلدية ولاية ورقلة بين تعدادين 1998-2008	21
2	يوضح تطور معدل النمو السنوي لولاية ورقلة من 2000- 2009	35
3	تطور معدل المواليد والوفيات لولاية ورقلة بين تعدادين 1998-2008	37
4	تطور عدد المواليد والوفيات ولاية ورقلة بين أخر تعدادين	38

قائمـــــــــــــــــــــة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
1	أكبر عشر بلديات سكانا لولاية ورقلة خلال تعدادي 1998-2008	22
2	تطور معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير للولاية	36
3	مقارنة بين عددي المواليد والوفيات خلال تعدادي 1998-2008	38
4	البلديات الأكبر سكانا لولاية ورقلة سنة 2008	40
5	عدد المشاريع لأكبر البلديات سكانا لولاية ورقلة	41
6	نسبة عدد المشاريع لأكبر البلديات سكانا لولاية ورقلة	42

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

ملخص الدراسة

شكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفهرس

مقدمة ..... **أ- ب**

الفصل الأول:الفصل التمهيدي للدراسة:

1- تحديد الإشكالية..... ..... **10**

2- تساؤلات الدراسة..... **11**

3- أسباب اختيار الموضوع..... ..... **11**

4- أهمية الدراسة..... **12**

5- أهداف الدراسة..... **12**

6- المفاهيم الإجرائية..... ..... **13**

7- منهج الدراسة..... **14**

8- مصادر المعطيات..... **14**

الفصل الثاني:النمو السكاني والتنمية المحلية

تمهيد 18

1- النمو السكاني.....19

1-1 محددات النمو السكاني.....20

1-2 الأسباب الرئيسية للنمو السكاني.....21

2- التنمية المحلية.....23

3- مخططات البلدية للتنمية.....26

خلاصة.....30

الفصل الثالث :تحليل وتفسير النتائج

تمهيد.....33

1- مجال الدراسة.....34

2- تطور معدل النمو السكاني لولاية ورقلة خلال العقد الأخير.....35

3- تطور معدل المواليد والوفيات مقرنة بين أخر تعدادين.....37

4- إنجازات مخططات البلدية للتنمية لتلبية متطلبات السكان.....39

5- حظوظ البلديات من المشاريع التنموية خلال العقد الأخير.....40

6- تحليل وسرد واقع العوائق والصعوبات التنموية لولاية ورقلة
.....43

7- الاستنتاج العام.....50

خلاصة الفصل.....54

الخاتمة.....55

قائمة المراجع :

الملاحق:

مقدمة

يعد النمو السكاني من المواضيع الحيوية، التي تناولها العلماء والباحثين في أبحاثهم ودراساتهم ،دلك راجع إلى أنه عامل مؤثر في المجلات الاقتصادية والاجتماعية حتى السياسية منها ،بالإضافة إلى التغيرات التي تمس المجتمع جراء النمو السكاني،لهذا أصبح من الضروري إجراء دراسات وبحوث لمعرفة مظاهر النمو السكاني ، ووتيرة الزيادة السنوية ،في حالة الولادات المتزايدة باستمرار وبقاء الوفيات على مستويات منخفضة ، بإجراء مقارنات سنوية أو خماسية لمعرفة الحركة السكانية للولاية لأجل معرفة انشغالاتهم وتلبيتها ،كما أنه من خلال المقارنات السنوية تصبح الولاية على دراية بنسبة تغير وتيرة عدد سكانها ، لتمكينها بوضع تقديرات تقريبية وتوظيفها في المشاريع التنموية أو للإحتياطات المستقبلية .

إن النمو السكاني في حالة تزايده المستمر ، يجعل الولاية المتكلفة بهم تتخذ الإجراءات الخاصة ، كمعرفة انشغالاتهم ،ومتطلباتهم الضرورية ، والسعي لتحقيقها وإنجازها، وهذا من خلال برامجها التنموية تحت اسم التنمية المحلية ، فمن هذا المحتوى تبلورت إشكاليتي، من خلال تساؤلي عن معرفة تطور النمو السكاني خلال العقد الخير، بالمقارنة السنوية لعددهم ووتيرة زيادتهم والمقارنة بين عدد المواليد وحالات الوفاة،وكذا التساؤل عن كيفية سير المشاريع التنموية في ظل هذه الزيادة،أخذة بعين الاعتبار إنجازات مخططات البلدية للتنمية ، ومحاولة معرفة التغيرات الحاصلة والمشاريع المنجزة خلال العقد الأخير في ظل النمو السكاني ،ومعرفة أهم الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تحقيق هاته المشاريع.

من هذا المنطلق قمت بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول كان تمهيدا للدراسة وقد شمل على الإشكالية والتساؤلات الأهمية والهدف من الدراسة،المفاهيم الإجرائية وكذا المنهج المتبع و مصادر المعطيات.

أما افصل الثاني فقد قمنا بالمعالجة النظرية للنمو السكاني ،وذلك لمعرفة محدداته والأسباب الرئيسية الدافعة للنمو السكاني،مع تطور السكان خلال العقد الأخير للولاية وأكبر البلديات من حيث عدد السكان،كما تحدثنا عن التنمية المحلية وبرامجها ومرتكزاتها ونمطية البرامج، بالإضافة إلى مخططات البلدية للتنمية وكيفية تحضير وإنجاز مشاريعها ومهامها.

لخص الفصل الثالث الدراسة الميدانية أين عرضنا و حللنا التساؤلات بالإجابة عنها من خلال وضع جداول ومخططات وتفسيرات توضيحية، وفي الأخير توصلنا إلى الاستنتاجات العامة التي تفسر واقع النمو السكاني والتنمية المحلية لولاية ورقلة خلال العقد الأخير.

الفصل الاول

1- الفصل الأول: الفصل التمهيدي للدارسة

1- تحديد الإشكالية

2- تساؤلات الدراسة.

3- أسباب اختيار الموضوع

4- أهمية الدراسة

5- أهداف الدراسة

6- المفاهيم الإجرائية

7- منهج الدراسة.

8- مصادر المعطيات

1 – تحديد الإشكالية

كان ولا يزال موضوع السكان من المواضيع الحيوية والأساسية التي حاول العديد من العلماء والمفسرين دراسته بربطه بقضايا عديدة ومختلفة التي تؤثر وتتأثر به، كون السكان العنصر الأساسي في المجتمع ، لان المشكلات الموجودة تبدأ من الإنسان وتنتهي عند الإنسان،فلمشكلة لاتنتهي عند السكان كأشخاص، وإنما في النمو السكاني المتزايد ، فالنمو السكاني لازال يعتبر مشكلة غامضة غير متضحة من بعض زواياها أحيانا يفسره بعض العلماء والباحثين انه عامل إيجابي وأحيانا يفسره البعض الأخر انه مشكلة وعامل سلبي ، فمن بين القضايا التي ربطها العلماء والباحثين بموضوع السكان بصفة عامة والنمو السكاني بصفة خاصة موضوع التنمية ،فموضوع النمو السكاني والتنمية واحدا من أبرز الموضوعات الحيوية في الوقت الحاضر والتي تستحق الاهتمام بها والوقوف عندها بشكل مستمر نظرا لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جراء التباين في فهم هده العلاقة.

تعتمد التنمية بمختلف أصعدتها ومجالاتها على الخطط التي ترسم لتحقيقها والاستراتيجيات التي تُعتمد لبلوغها، وترتبط بقدرة المخطط والمدير على فهم متغيرات الواقع ومتطلبات السكان وربطها بالإمكانات المتوفرة والقدرات الممكنة؛ من أجل بناء نموذج أمثل في تسيير هاته الطاقات لمنح أفضل النتائج بما يعود على تحقيق معدلات تنموية تنعكس إيجابا على السكان والمجتمع ؛فكلما كانت التنمية جزئية ومحددة في قطر معين كانت النتائج محققة وهدا ما نعني به في وقتنا الحاضر بالتنمية المحلية والتي نقصد بها كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 هي: " إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية كما تعتبر مسلسل تشاركي و ديناميكي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية، تعتمد على تعبئة ومسؤولية تجمع سكاني محلي منظم ومدعم من خلال عمليات قطاعية منسقة... ويندرج إنجاز التنمية المحلية ضمن منطق عمل ينطلق مما هو محلي، مرتكز على الإمكانيات الداخلية لمجال معين، ومدمج لفاعلين قطاعيين ومحليين في إعداد برامج ومخططات التنمية المحلية"

ومن بين هاته البرامج ،مخططات البلدية للتنمية. وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات وتماشيا مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، جاء القانون البلدي رقم (1990/ 08) وقانون الولاية رقم (09/1990) ليحددا مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي وليواكب التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة ويتماشى مع التنمية

المحلية .

وبما أن البلدية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، وتشكل الوسيط بين السكان والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل واقع النمو السكاني و التنمية المحلية خلال العقد الأخير ،(2000 -2009) لولاية ورقلة أخذة بعين الاعتبار المخططات البلدية للتنمية كبرنامج أساسي من برامج التنمية المحلية ،بما أن البلدية تعتبر حلقة وصل بين انشغالات السكان واحتياجاتهم وبين تنفيذ هاته المتطلبات فمن هنا جاءت إشكاليتنا عن النحو التالي ،**ماهو واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير(2000– 2009) لولاية ورقلة؟**. بحيث اندرجت تحتها التساؤلات الفرعية التالية:

2- تساؤلات الدراسة:

– هل النمو السكاني يتزايد بوتيرة منتظمة بالمقارنة السنوية لأعداد السكان خلال العقد الأخير ؟

– هل برنامج مخططات البلدية للتنمية حقق نجاحا في تلبية متطلبات السكان في ظل نموهم المتزايد خلال العقد الأخير؟

– هل هناك صعبات تقف حائلا أمام تحقيق المشاريع التنموية لتلبية متطلبات السكان بين مختلف بلديات الولاية خلال العقد الأخير؟

3- أسباب اختيار الموضوع:

3-1 أسباب ذاتية:

– الرغبة في دراسة موضوع النمو السكاني والتنمية بكونه موضوع حيوي وناقشه العديد من العلماء فلهذا أثارني وشغل تفكيري فدفعني ذلك لتولي مهمة دراسته وفهمه من منظور جزئي أي التنمية المحلية داخل ولايتي.

–توفر المادة العلمية وفهمي للموضوع وذلك لاشتغالي في مديرية التخطيط ومعرفتي بصعوبات تحقيق برامج التنمية المحلية

–سهولة القيام بدراسة ميدانية لوضوح الظاهرة وتوفر العمال الذين ساعدوني في الدراسة

3-2 أسباب موضوعية:- اندراج الدراسة ضمن تخصصنا باعتبار النمو السكاني أهم مواضيع الديموغرافية وكما تعتبر المخططات البلدية للتنمية جزء من التخطيط السكاني.

- محاولة إظهار العلاقة بين السكان والتنمية.

- معرفة ما إذا كانت ولاية ورقلة قد واجهت صعوبات في تحقيق برامجها التنموية في ظل النمو السكاني خلال العقد الأخير.

4- أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية الظاهرة ذاتها، فقد كان النمو السكاني ولا زال واحد من أهم الظواهر

التي ارتبطت بالعديد من الظواهر لهدا نجد أن العديد من العلماء والمفسرين إهتمو بدراسة النمو السكاني وتأثيره في العديد من المواضيع وخاصة منها مواضيع التنمية،إن موضوع التنمية والسكان موضوع حيوي في ظاهره يتجلى بالوضوح ولكن في دراسته وتحليله نجد العديد من الغموض والتساؤلات المفتوحة ، فكلما وصلنا إلى حل وجدنا الحل في حد ذاته فيه مجموعة من التساؤلات فلهذا نجد أن موضوع النمو السكاني والتنمية بحر كبير كلما أخذنا منه بقي الكثير فهنا تكمن أهميته الكبيرة.

والأهمية المنشودة بصفة خاصة تتمثل في النتائج التي سوف نتوصل إليها في نهاية هذه الدراسة وتفسيرها وتحليلها.

5- أهداف الدراسة:

5-1 أهداف علمية:

-محاولة تشخيص واقع ظاهرة النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير(2000- 2009).

-محاولة لفت الانتباه إلى كيفية وصف الظاهرة بوجه صحيح.

-التوصل إلى أدق النتائج والى وصف منطقي وسليم.

ب* أهداف عملية:

-محاولة إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات السكانية الجديدة وهذا باعتبارنا أول دفعة في ماستر التخطيط السكاني.

-محاولة لفت الانتباه إلى أهمية هاته الظاهرة في الدراسات السكانية.

-الكشف عن صيرورة النمو السكاني والتنمية المحلية.

6- المفاهيم الإجرائية للدراسة.

أ- النمو السكاني: يقصد بالنمو السكاني أنه اختلاف في حجم السكان في المجتمع ، كما هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة.[1]

- هو عبارة مجموع الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة التي يعتبران مكونا النمو السكاني.

- يرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان ،وذلك لأنه لا يوجد هناك مجموعة من البشر تعيش في حالة ستاتيكية ثابتة ،وإنما تتميز بالحركة والتغير[2].

المفهوم الإجرائي: (النمو الديمغرافي):هو الزيادة في عدد السكان من الناحية الكمية والنوعية ويكون عن طريق الزيادة في عدد الولادات الحية والنقص في عدد الوفيات إضافة إلى الهجرة الوافدة .

ب-التنمية المحلية:

عملية توزيع و إغناء الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على مجال ترابي معين ، من خلال تعبئة و

---

[1]-علي عبد الرزاق جلبي،**علم الاجتماع السكان** ، دار المعرفة، القاهرة ،1984، ص196

- عبد المنعم عبد الحي ،**علم السكان**، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 1967، 92 .

تنسيق مواردها و طاقاتها قصد تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في ذلك الفضاء بكيفية مستدامة وتوفير الرفاه والحياة كريمة بتوفير كل المطالب، الاقتصادية والاجتماعية، والصحية وحتى النفسية.

–وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، والدخل الذي يوفر له احتياجاته وكذلك الأمن والتامين الاجتماعي وتكافؤ الفرص والاستفادة من الخدمات الاجتماعية. [3]

التعريف الإجرائي: إن التنمية المحلية تحتوي في أصلها على عدة مكونات أو مجالات (الإنسان المشاريع الموارد البشرية تهدف إلى إغناء المجالات النشيطة.

ج* مخططات البلدية للتنمية: يعتبر برنامج من البرامج المفضلة للتنمية المحلية لم تتضمنه من أهداف التكفل بالحاجيات الأساسية للسكان فيما يخص، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والتطهير، والتهيئة الحضرية، والمنشئات الجوارية، وفك العزلة، وهو برنامج يمس البلدية مباشرة باعتبارها هي التي تقوم بالاقتراح والتسيير والتنفيذ (رئيس البلدية هو الأمر بالصرف) فله دور كبير في التخفيض الفوارق الملاحظة في مجالات المنشئات القاعدية , التجهيزات العمومية في مختلف مناطق البلاد [4].

7- منهج الدراسة:

بما أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة قضية ما ،وفي دراستنا هاته ونظرا لطبيعة الموضوع ،اتبعنا المنهج الوصفي.

والذي يعرف على أنه الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سكانية معينة وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى أسبابها ومسببتها والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي استخلاص النتائج، يمكن تعميمه مستقبلا. [5]

---

[3]- زكي محمد اسماعيل ،**التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية**،من مجلة كلية العلوم العربية جامعة بن السعود ،العدد140 ،ص 150.

[4]– أسامة عبد الرحمان،**تنمية التخلف وإدارة التنمية**،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت ،1997 ،ص15 .

8- مصادر المعطيات:

إحصائيات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية،بالإضافة إلى الحوصلات السنوية للمشاريع التنموية المنجزة من 1999 إلى غاية 2011 ،والمجلات والجرائد الرسمية الخاصة بالبلدية،بالاظافة إلى الكتب وبعض المذكرات.

[5]- عبد الناصر جندي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ،ص -ص200- 201

الفصل الثاني

الفصل الثاني:النمو السكاني والتنمية المحلية

تمهيد

1- النمو السكاني

1-1 محددات النمو السكاني

1-2 الأسباب الرئيسية للنمو السكاني

2- التنمية المحلية

3- مخططات البلدية للتنمية

خلاصة

تمهيد

في هذا الفصل سنتعرض إلى النمو السكاني وإلى محدداته ،بالإضافة إلى الأسباب الرئيسية التي تزيد من النمو السكاني،وسنتعرض إلى تطور عدد سكان ولاية ورقلة خلال العقد الأخير كمقارنة بين التعدادين وأكبر البلديات سكانا، مع التعرض إلى التنمية المحلية ،وبرامجها التنموية ،أخذين بعين الاعتبار برنامج مخططات البلدية للتنمية كونه واحد من بين برامجها الذي يسعى إلى تحقيق احتياجات السكان الضرورية .

1- النمو السكاني:

1-1 محددات النمو السكاني:

يحدث النمو بين السكان نتيجة لزيادة عدد المواليد،على عدد الوفيات فطالما أن عدد السكان كتلة بشرية فهم لا يعيشون في حالة ثابتة بل هم في حالة حركة وتغيير مستمرين بل هم في حالة حركة وتغيير قد يكون نتيجة للزيادة الولادات المرتفعة أو حالة عدم النمو مثل الوفيات والهجرة.)[6]

أ- المواليد:تعتبر المواليد من أهم محددات النمو السكاني فهي تؤثر في نمو وزيادة حجم السكان أوثباته وتحديد نوعه ،ومعدلاتها تتفاوت من مجتمع إلى أخر،يرتبط مفهوم المواليد بمفهوم الخصوبة باعتبار هدا الأخير يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد كما يشير إلى القدرة على إنجاب الأطفال[7]

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}} \cdot 1000$$

ب- الوفيات:تعتبر الوفيات من العوامل الحيوية للسكان حيث أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على حجمهم وتركيبهم كما تعمل على إنقاص عدد الأفراد،وتختلف معدلات الوفيات من مجتمع إلى أخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في المجتمع نفسه وبالاظافة إلى الأسباب الطبيعية فهي تحدث أيضا بأسباب الحوادث والانتحار والجرائم والحروب وغيرها.

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات في سنة معينة}}{\text{متوسط عدد السكان في نفس السنة}} \cdot 1000$$

[6]- مصطفى عمر حمادة، **دراسات في علم السكان**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،2009 ،ص147 .

- منير عبد الله كرادشة ،**علم السكان**، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، 2010 ، ص143 .

ج- الهجرة:هي عملية انتقال أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى في حدود البلد الواحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود البلد ،وقد تتم هده العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم.[8]

$$\text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد النازحين - عددا لوافدين}}{\text{متوسط عدد السكان في نفس السنة}} \cdot 1000$$

1-2 الأسباب الرئيسية للنمو السكاني:

من أهم الأسباب الرئيسية لزيادة النمو السكاني نذكر النقاط الأساسية التالية:

-كثرة الولادات نتيجة الخصوبة المرتفعة خاصة في المناطق الريفية والزراعية التي يعتبر فيها المولود يد عاملة.

- الزواج المبكر والرغبة في الإنجاب، وهدا نتيجة النزعة الفكرية وتحكم الأعراف والتقاليد بالنسبة للوالدين.

- التحسن الصحي وانخفاض الوفيات،وتحسن الرعاية الصحية للام والطفل من الحمل إلى الوضع وما بعده[9]

- عدم استعمال طرق وسائل منع الحمل ،والتخوف من نتائج الاستعمال وعدم توفر مصاريف شرائه.

- الهجرة الوافدة والمستقرة في البلد الجديد، ومنها الشباب الذين يقرون الزواج والاستقرار .

- النزعة الدينية والفكرية في عملية الإنجاب .[10]

---

[8]- مصطفى عمر حمادة ، **مرجع سابق** ،ص 171 .

[9]- حسن عبد الحميد احمد رشوان ، **السكان من منظور علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1981 ،ص 152 .

- محكامد السيد غلاب ومحمد صبحي ،**السكان ديمغرافية وجغرافية**،ط2 ،القاهرة ،1967 ،ص 33 .

3-1 تطور سكان بلديات ولاية ورقلة مقارنة بين تعدادين(1998-2008)

جدول رقم 1 يوضح تطور سكان بلديات ولاية ورقلة بين التعدادين.

البلديات	السنـــــــــــــــوات		
	1998	2004	2008
ورقلة	112339	119339	124339
رويسات	37814	48191	56646
نقوسة	13344	15137	16465
سيدي خويلد	4309	6372	8270
عين البيضاء	14500	17025	18947
حاسي بن عبد الله	3693	4396	4937
الحجيرة	12927	14246	15200
العالية	6746	7641	8303
تماسين	15933	18267	20011
بليدة عمر	12135	13520	14529
تقرت	32940	36384	38877
النزلة	40524	46297	50595
تبسبست	29840	32761	34866
الزاوية	15381	18288	20526
مقارين	10996	12525	13661
سيدي سليمان	6822	7422	7851
الطيبات	15018	18156	20604
منقر	11243	12945	14202
بالناصر	7808	9244	10346
حاسي مسعود	40662	40779	40858
البرمة	3653	4099	4427
المجموع	448627	503023	544367

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد سكان ولاية ورقلة بين التعدادين ،(1998-2008) بحيث انتقل عدد السكان من 448627 الى544367نسمة أي بزيادة 95740نسمة نجد أن بلدية ورقلة لوحدها تجاوز عدد سكانها27% من وقد.

قدرت نسبة سكان11بلدية بـــ 17.87 %وباقي 9البلديات التي ينحصر عدد سكانها مابين18000 و57000نسمة

بنسبة55 % وهذه الزيادة راجعة إلى المواليد المتزايد مقارنة بعدد الوفيات الذي لم يتعدى 3000 سنويا؛

بحيث نجد أن عددا الوفيات محصور بين 5 و4 ‰ أما معدل المواليد 20 و30 ‰ ،سنتطرق بالتفصيل لهذه النتائج في الفصل الموالي.

1-4 أكثر البلديات سكانا في ولاية ورقلة خلال العقد الأخير

مخطط رقم (1)يوضح تطور أكبر 10 بلديات سكانا لولاية ورقلة خلال تعداد1998

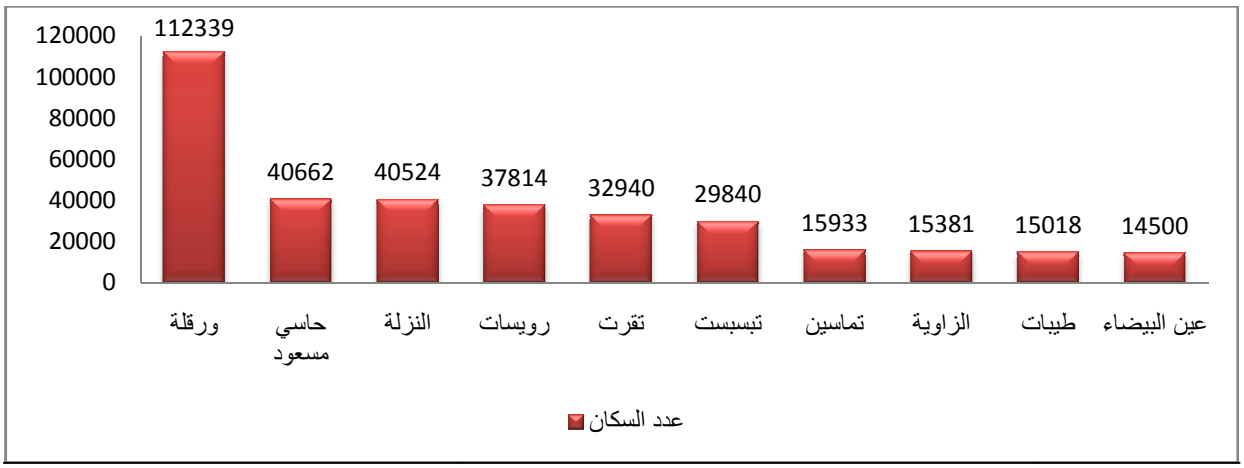

المصدر:من نتائج التعداد

من خلال المخطط أعلاه يتضح لنا أنه قد تطور عدد السكان خلال العقد الأخير، بحيث زاد عدد سكان البلديات بحيث تغيرت مراتبهم من ناحية العدد فبعدما كانت بلدية حاسي مسعود المرتبة الثانية أصبحت المرتبة الرابعة لتحل محلها بلدية رويسات، لتصبح بلدية النقوسة في المرتبة العاشرة،ولتتراجع بلدية الزاوية من المراتب العشرة بعدما كانت المرتبة الثامنة، ولكن بلدية ورقلة بقيت في نفس المرتبة،لان بلدية ورقلة تعتبر المنطقة الحضرية التي تتوسط الولاية لاحتلالها مقر الولاية والمؤسسات الحكومية ،تحتل المرتبة الأولى،بحيث بلغ عدد سكانها للتعداد الاخير2008 (124339 نسمة) بنسبة 27 %من إجمالي عدد السكان داخل 20 بلدية،ثم تليها بلدية الرويسات بـــــــــ 56646نسمة،بنسبة10.40 % ،ثم النزلة بنسبة 9.29

%،وحاسي مسعود بـــــــــ 7.50 %،ثم تليها بلدية تقرت بنسبة 7.14 %، وتليها تبسبست بـــــ 6.40 %،والزاوية3.78 %، والطيبات بـــــــ3.77 %،وعين البيضاءبـــــــ3.67 % بحيث هاته البلديات العشر أكثره عددا للسكان، بحيث ينحصر عدد سكانهم بين (20 ألف و60 ألف) بنسبة67.31 % ، بحيث نجد البلديات الإحدى عشر الباقية نسبة عدد سكانها 23.69 % لا يمكن أن يتجاوز عدد بلدية واحدة ، وهي بلدية ورقلة،والجدول السابق والرسم البياني يوضح ذلك.

مخطط رقم (2) يوضح تطور أكبر 10 بلديات سكانا لولاية ورقلة خلال التعداد الرابع للسكان والسكن

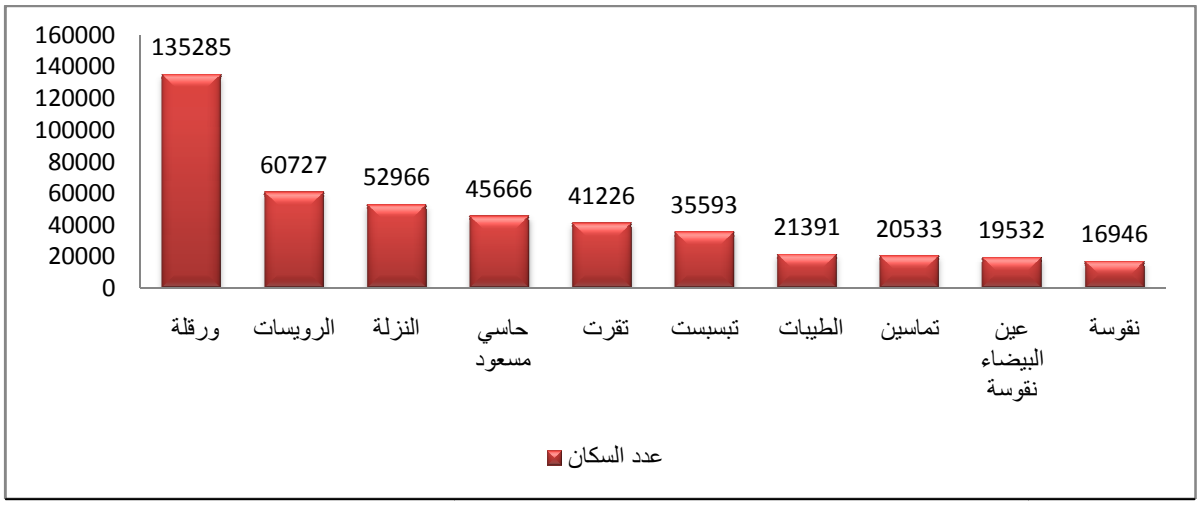

المصدر:من نتائج التعداد

2-التنمية المحلية:

2-1 مرتكزات التنمية المحلية:

- تتركز التنمية المحلية على السكان الذين يتأثرون بمشكلة معينة من خلال تنظيمهم للمشاركة في تنمية مواردهم، والعمل وفق مبدأ التشارك الجماعي.

وهناك مرتكزات يجب مراعاتها في التنمية المحلية والتي أوردها دولكو وهي:

*إن الإنسان لا يبدل الجهد ويشارك بفاعلية مالم يتأكد من إسهاماته سوف تؤثر في اتجاهات الغير .

*إن مشاركة الإنسان مع الآخرين توفر له معرفة حقائق جديدة من شانها أن تساعد على إقناعه بجدوى التغيير، شرط أن تتوفر له السبل للتواصل المناسب مع ذوي الخبرات المختلفة والمتنوعة .

*إيجاد مسار لتحقيق التشارك الجماعي بين السكان محليا[11].

*تقوم التنمية المحلية كلها على أن الإكراه والديكتاتورية،لا محل لها من المجال لان التنمية المحلية يجب أن ترسخ ثقافة التضامن

،والتطوع والتشارك والتشاور، والديمقراطية بين كل الأطراف الفاعلة محليا ،دون إجبارها على دلك.

2-2 برامج التنمية المحلية:

تعمل التنمية المحلية على إعداد

مخطط التنمية الاقتصادية طبقا لصلاحيات المخولة لهافي قانون البلدية،وتجدر الإشارة ،أن هناك برامج تنموية مختلفة يعتمد معظمها على تمويل من موارد الدولة.

أ- مميزا ت برامج التنمية المحلية:

*مرونة العمليات المسجلة

استجابة لاحتياجات تجهيزات البلديات التي توجه بدورها للاحتياجات الضرورية للسكان.

*إقليمية البرامج على مستوى البلديات كجماعة محلية وكقاعدة أساسية للدولة.

*البعد الجواري.

2-3 الغايات الاقتصادية والاجتماعية للبرامج:

*تجهيز مراكز الحياة وتطوير *الخدمات الجوارية .

- أسامة عبد الرحمان،**مرجع نفسه**،ص 16 .

*تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية.

*تنمية التهيئة الحضرية عن

طريق *تشجيع الاستثمار الخاص.

*الدعم والمساندة لبرامج الإنعاش الاقتصادي خاصة في مجال التشغيل .

24

*تحسين ظروف حيات السكان [12].

2-4 نمطية البرامج:

أ- برامج التجهيز للدولة:

*البرامج القطاعية.

*المخططات البلدية للتنمية.

*برمج دعم الإنعاش الاقتصادي[13].

البرامج الأخرى:

*برنامج التمويل الذاتي المحلي عن طريق ميزانية البلدية .

* البرامج بدعم من إعانات الولاية.

[12]- عبد القادر الزاوي، **التنمية المحلية في المغرب**، محاولة تقييم عامة ،مذكرة لنيل ،دبلوم دراسات العليا ،1985 ، 83 .
- محي الدين صبارة، **مرجع سابق**، ص 74 .

*الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

*الإعانات الموجهة لانجاز البناءات المدرسية.

*البرامج الممولة عن طريق القرض.

ج- الصناديق الخاصة للدولة:

*الصندوق الوطني للتنمية والتنظيم الفلاحي.

*الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب .

*الصندوق الاجتماعي للتنمية.

*صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى.

*صندوق خاص بتنمية مناطق الجنوب بالنسبة للولايات المعنية.[14]

3- برنامج مخططات البلدية للتنمية:

يعتبر برنامج من البرامج المفضلة للتنمية المحلية لما يتضمنه من أهداف التكفل بالحاجيات الأساسية للسكان فيما يخص، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والتطهير، والتهيئة الحضرية، والمنشئات الجوارية، وفك العزلة، وهو برنامج يمس البلدية مباشرة باعتبارها هي التي تقوم بالاقتراح والتسيير والتنفيذ (رئيس البلدية هو الأمر بالصرف) فله دور كبير في التخفيض في الفوارق الملاحظة في مجالات المنشاة القاعدية , التجهيزات العمومية في مختلف مناطق البلاد .[15]

---

[14]- محمد خليل ، **دراسات في التنمية والسكان** ،ط2 ،دار السلام للنشر ،سوريا ،1999 ، ص 14

- جلال محمد سليم ، **واقع التنمية المحلية والإدارة المحلية**، مذكرة لنيل شهادة المجستير ، 2005 ، ص38 .

لهذا البرنامج بعد محلي :

* يؤكد سياسة اللامركزية.

* يشغل أداة دعم للتنمية المحلية.

* يحسن مستوى تقديم الخدمة العمومية.

*يشجع على تطوير التضامن المحلي .

* يهم عدة قطاعات النشاط.

1-3- تحضير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية:

أ- ملائمة الأعمال: يختص المجلس الشعبي البلدي في موضوع ملائمة النشاطات الواجب القيام بها،الذي يقام وفق دراسة على:

*التعبير عن احتياجات السكان أي الجماعة المحلية.

*الوضعيات الاستعجالية.

*التكامل والتوافق مع البرامج الأخرى .

*مطالب السكان.

*ترتب هده النشاطات حسب الأولوية طبقا للتوجهات الوطنية وخصوصيات اقليم البلدية ،المرسوم رقم 73 - 163 المؤرخ في 9 أوت 1973 .

ب-تحضير وإعداد وتسجيل المخططات البلدية للتنمية:

يتكون برنامج المخططات البلدية من جملة من الأعمال المحددة والمعتبرة ذات أولوية والمجسدة بمقترحات مشاريع يستوجب إنجازها ويتطلب هدا العمل مسبقا مايلي:

*معرفة المحيط البشري والمادي على أساس بنك معلوماتي إحصائي واقتصادي.

*توفر الأرضيات العقارية لموقعها طبقا لأدوات التعمير والتخطيط الجغرافي (انظر الملاحق.)

-تمر إجراءات التحضير والتسجيل بالمراحل التالية :

*ضبط قائمة مقترحات المشاريع.

*مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشاريع عند إنجازه .

27

*ضمان وجود دراسة،وتوفر القطع الأرضية والارتفاقات.

*تحكيم الاقتراحات على مستوى لجنة الدائرة.

*تقديم البرنامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج.

*إعداد البطاقات التقنية للمشاريع المقبولة (أنظر الملاحق).

*تسجيل المشاريع من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وتبليغها عن طريق الوالي للبلديات.[16]

3-2 تنفيذ ومتابعة البرامج:

*اختيار المتعاقد المكلف بالانجاز (شركة ،ضمن الإطار التنظيمي المحددفي قانون الصفقات العمومية.

*متابعة المشروع من طرف مكتب الدراسات أو القسم الفرعي التقني المختص قطاعيا.

*الإقرار بانجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية ،إن هدا الإجراء يسمح بتسيير التقديرات في مجال اعتمادات الدفع السنوية التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال ويتم توزيع إعتمادات حسب الفصول والبلديات.

*يرسل المسير (رئيس البلدية)إلى قابض الضرائب البلدي الحوالات المعادلة لوضعية الأشغال والمؤثر عليها من طرف المصالح التقنية.

- رشوة عبد الحميد ، **التنمية المحلية في ظل الركود الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة المجيستير، 2000 ،ص 85 .

***استلام المشروع وإقفال العملية:**يتم استلام المشروع عند انجاز العملية،(رفع التحفظات وتسليم شهادة المطابقة)ويتم إقفالها على أساس بطاقة إقفال.

3-3 الهيئات التي لها علاقة بالبلدية :

***الدائرة:** وهي التي لها السلطة الوصائية على البلدية حيث تقوم بالمصادقة على الوثائق التعاقدية وكل المراسلات التي لها علاقة بالمخططات البلدية للتنمية عن طريق الدائرة.

***المصالح التقنية(الأقسام الفرعية للمديريات):**تقوم بالرقابة والمتابعة التقنية للمشاريع .

***المراقب المالي البلدي:**الرقابة القبلية (قانونية المعاملات والأعمال).

***أمين خزينة البلدية:**الاستشارة المالية ،عمليات الدفع.

***مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:**دراسة ملفات التسجيل ،منح إعتمادات الدفع،مساعدة تنفيذ المشاريع ،غلق العمليات(انظر الملاحق.) .

3-4 مهام برنامج المخططات البلدية للتنمية: يظم القطاع الفرعي 39 ما يتعلق بالفلاحة والري ، التزويد بمياه الشرب ودلك من خلا ل إنشاء منشئات صغيرة لتعبئة مياه الشرب بالإضافة إلى تخزينها والتوصيل بالقنوات ، وإعداد شبكة التوزيع ،وإجراء المعالجة بإقامة دراسات وبحوث لطبوغرافية الأرض ، والأماكن التي تصلح إلى وضع قنوات و شبكات للتوزيع ،بالإضافة إلى بناء ينابيع للمياه بالمناطق الريفية ،وحفر وتهيئة ينابيع المياه.

أما بما يخص التطهير 392 فإنه يتم إنجاز شبكات التطهير والمعالجة الخارجية عن محطات المعالجة مع إجراء الدراسات لتفادي مشكلات تنقية المياه مع تجديد الشبكات التالفة.

أما مايتعلق بالبيئة فإن برامج التنمية تسعى إلى إنجاز مفارغ عمومية بلدية ،كما تساعد في جمع النفايات الصلبة المترلية للسهر على نظافة البلديات حفاظا على صحة السكان.(أنظر الملحق)

كما تسعى إلى إنجاز المدارس والثانويات وتجهيزها بالإضافة إلى توصيل الكهرباء والغاز إلى كامل الأحياء الحضرية منها والريفية .

خلاصة:

من خلال هذا الفصل ،تم عرض مفهوم النمو السكاني وأهم محدداته ،كما تم التعرف على الأسباب الرئيسية للنمو السكاني ،وتم ذكر تطور السكان خلال العقد الأخير واكبر البلديات سكانا في الولاية ،مع توضيح ذلك بأعمدة بيانية وجداول .

الفصل الثالث

الفصل الثالث:الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

1-مجال الدراسة.

2- تطور معدل النمو السكاني لولاية ورقلة خلال العقد الأخير

3- تطور معدل المواليد والوفيات مقرنة بين أخر تعدادين

4- إنجازات مخططات البلدية للتنمية لتلبية متطلبات السكان.

5- حظوظ البلديات من المشاريع التنموية خلال العقد الأخير

6- تحليل وسرد واقع العوائق والصعوبات التنموية لولاية ورقلة

7- الاستنتاج العام

خلاصة

تمهيد

في هذا الفصل الذي لخص الدراسة التطبيقية سنقوم بعرض ووصف النتائج ، من خلال تفسير الجداول والمخططات التي تحصلنا عليها من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، محاولين بذلك الإجابة على تساؤلات الدراسة ، وفي الأخير سندعم هذا الوصف باستنتاجات التي هي حوصلة شاملة ملخصة لنتائج الدراسة.

1 مجالات الدراسة:

1-1 المجال المكاني:

المجال المكاني للدراسة هو مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، التي كانت تحت اسم مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية،وهي من المؤسسات الرسمية الضرورية وعبارة عن حلقة وصل بين البلديات والولاية وتحقيق متطلبات السكان عبر المشاريع الموكلة إليها لإنشائها ،تسعى مديرية البرمجة إلى حصر عدد السكان في كل بلديات الولاية كل عام وتشكيل دليل إحصائي شامل على السكان ،كما تقوم بدراسة متطلبات السكان ،وإنجاز المشاريع ومتابعتها حتى تحقيقها وغلقها،كان مجال دراستي في هده المديرية لأنها المسؤولة على تنفيذ برنامج المخططات البلدية للتنمية كبرنامج للتنمية المحلية،وسنقوم بعرض توضيحي للمديرية في الملاحق.

1-2- المجال الزمني:

انطلقت الدراسة النظرية في نهاية شهر فيفري إلى غاية شهر أفريل .

أما مايخص الدراسة الميدانية فبدأت بتحديد 2013/4/8 بحيث بدأت في إجراء التفسيرات وتفسير المعطيات التي جمعتا لتحليل وتفسير نتائج التساؤلات التي وضعتها للدراسة لمعرفة واقع النمو السكاني والتنمية المحلية لولاية ورقلة خلال العقد الأخير،فكانت الدراسة الميدانية حتى أواخر شهر ماي.

2- تطور معدل النمو السكاني السنوي للولاية خلال العقد الأخير(2000-2009)

جدول رقم(1): يبين تطور معدل النمو السكاني السنوي لولاية ورقلة من سنة 2000 الى 2009 .

السنوات	عدد السكان	الزيادة السكانية السنوية	معدل النمو السكاني%
2000	496261	19708	3,89
2001	515969	20330	3,86
2002	536299	21201	3,88
2003	557500	22108	3,89
2004	579608	11350	1,94
2005	590958	11350	1,90
2006	602308	11564	1,90
2007	613872	69505-	12,00-
2008	544367	30336	5,42
2009	574703		

المصدر:الحوصلة السنوية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد سكان ولاية ورقلة يتزايدون بوتيرة غير منتظمة، أحياننا متسارعة وأحيانا تتباطأ إذ نلاحظ أن الزيادة السنوية خلال العقد الأخير محصورة بين 10و31 ألـــــــف ، وذلك يتجلى

بالمقارنة السنوية لإعداد السكان ، بحيث كانت الزيادة بين سنتي 2000 -2001 بـــــ 19708نسمة ، وقد تميزت هاته النسبة بالثبات بين سنتي 2004-2005 و2005-2006 بـــــــزيادة قدرت بـــــ 11350نسمة، ولكن انخفضت خلال سنة 2008 بـــــــــ 69505 نسمة وهذا الانخفاض راجع إلى نتائج التعداد لأن هناك بعض الأخطاء ، والاغفالات في عملية جمع البيانات، انخفض من 613872 نسمةسنة2007 إلى 544367 نسمة سنة 2008 ، ليبدأ في الارتفاع ابتداء من 2009 بحيث انتقل عدد السكان إلى 574703 بزيادة قدرها30336 نسمة .

مخطط رقم 1 يوضح تطور معدل النمو السكاني خلال العقد الأخير لولاية ورقلة.

المصدر: من نتائج الحوصلة السنوية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

نظرا لتوسع السكان في 21 بلدية ضمن ولاية ورقلة التي لا ننسى أنها كبيرة المساحة،إذ تقدر بـــــ 163230 كلم2 . نجد وتيرة الزيادة تتميز بالتذبذب، هاته الزيادة تراوحت نسبتها بين 1 % و6 % ،بحيث نلاحظ أن نسبة النمو السكاني بقيت غير ثابتة

بين السنوات 2000 ،2003 بنسبة تتراوح في حدود 3 %، لتبدأ في الانخفاض حتى سنة 2006 وقد وصلت إلى 1.9 % ، أما بما يخص الانخفاض الكبير المقدر بـــــــــــ 12- % ،راجع إلى نوعية المعطيات تأكيد النتيجة السابقة..

3- تطور عدد المواليد والوفيات بين التعدادين الأخيرين 1998 -2008

إن هناك زيادة في عدد المواليد مقارنة بعدد الوفيات (نتيجة طبيعية) الذي لم يتعدى 3000 وفاة سنويا، نجد أن معدل الوفيات محصور بين 5 و4 ‰، أما معدل المواليد فقد تراوح بين 20 و30 ‰، بحيث عدد المواليد يتعدى عدد الوفيات أربع مرات سنويا .

نلاحظ أن معدل المواليد خلال تعداد 1998 سجل 27.31 ‰ لينخفض في تعداد 2008 إلى 24.86 ‰ ،و سجلنا 4.57 ‰ عند الوفيات الخاصة بتعداد 1998 لتنخفض في تعداد2008 الى3.78 ‰ ، أما بما يخص معدل وفيات الأطفال سجلت انخفاضا ولكن بقيت في مستويات عالية ، بحيث سجلت ـــــ39.87 ‰ في تعداد 1998 لتسجل انخفاضا في التعداد التالي بـــ 33.21 ‰ الانخفاض الملحوظ في سنة 2008 راجع إلى التعداد الأخير والذي فيه بعض الولادات الغير مصرح بها والإغفال على بعض المعلومات الخاصة بالأسر، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (2) يبين تطور معدل المواليد والوفيات بين التعدادين 1998-2008 .

التعداد	عدد السكان	م م ‰[17]	م و‰	م و ا ‰
1998	444489	27.31	4.57	39.87

[1] -م-م :معدل المواليد -م و: معدل الوفيات – م و أ معدل وفيات الاطفال

2008	538989	24.86	3.78	33.21

المصدر: من نتائج التعداد

من خلال الجدول أعلاه و بالمقارنة بين نتائج التعدادين 1998 و2008 نلاحظ أن عدد المواليد كان يشكل تذبذب بين الزيادة والنقصان حيث نجد أنه من سنة 1998 بدأ في النقصان حتى سنة 2000 محصورا في 11الف نسمة ليرتفع إلى 14 ألف سنة 2001 ليعاود الانخفاض إلى 12 ألف في 2002 ثم يبدأ في الارتفاع من2003الى غاية 2008 ليتزايد من 13 ألف إلى

16 ألف ، والجدول الأتي يوضح ذلك .

جدول رقم (3) تطور عدد المواليد والوفيات بين أخر تعدادين.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواليد	11998	11880	11832	14064	12619	13434	13286	13507	14143	15101	16006
الوفيات	1893	1924	1804	2004	2156	1953	1977	1949	1823	1921	2021

المصدر: من نتائج التعداد

أما بما يخص عدد الوفيات، فنلاحظ أنه خلال العشر سنوات بقي العدد محصورا بين 1800و2000 بحيث بقيت وتيرته في مستويات منخفضة بزيادة والانخفاض يقدر بـــ 100 حالة تقريبا ،وهذا دليل على التحسن الصحي والوقاية الأسرية

للأطفال، فنلا حظ أن عدد المواليد سجل 8 أضعاف لعدد الوفيات بالمقارنة بتعداد 1998 ، و كان عدد المواليد أكثر من عدد الوفيات بـــــــ 6 أضعاف، والمخطط التالي يؤكد النتيجة السابقة.

مخطط رقم (2) يبين المقارنة بين عددي المواليد والوفيات خلال التعدادين 1998– 2008

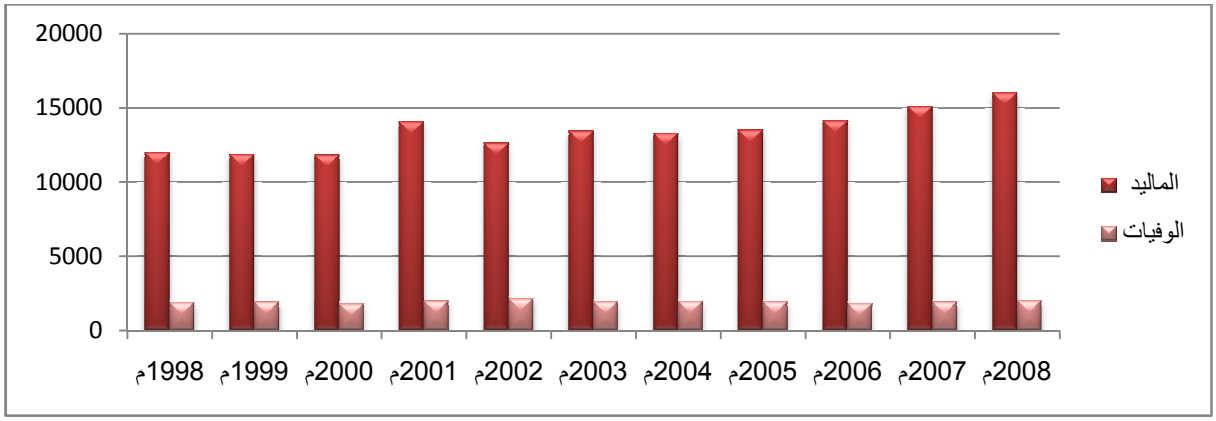

المصدر: من نتائج التعداد

4- إ نجازات مخططات البلدية للتنمية لإحتياجات السكان خلال العقدالأخير

لقد إستفادت ولاية ورقلة في الفترة مابين 1999 -2011 بغلاف مالي قدره 164 مليار دينار ،لـــ 3262 مشروع تنموي موزعة على برامج التنمية المحلية ، بحيث تم تسجيل 2395 مشروع لبرنامج مخططات البلدية للتنمية بغلاف مالي قدره 15 مليار دينار ، منها 386 مشروع بغلاف مالي قدره 2.8 مليار لسنتي 2010-2011 ، على المشاريع المنجزة.بالنسبة الى سنتي 2010-2011 إستفادت الولاية من غلاف مالي قدره 44.8 مليار دينار ،حدد منها 36 مليار دينار برنامج جديد يضم 212 عملية والباقي المقدر بـــــــــــ 8.8 مليار دينار.بحيث غطت هده البرامج جميع القطاعات الحيوية للسكان ، كالربط بشبكة المياه الصالحة للشرب،التطهير ، الاشغال العمومية ،(شق الطرق وإنجاز المطارات ،تهيئة الأحياءوالمجمعات السكنية ، بناء المدارس ، المستشفيات، بيوت الشباب ، المركبات الرياضية،المحلات ذات الاستعمال المهني الموجهة للشباب ،وكذا الإهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة،كما كان لهدا البرنامج الاثر الإيجابي في إمتصاص البطالة خاصة في فئة الشباب وذلك باستحداث 106000 منصب شغل مؤقتة ،و21000 منصب شغل دائم.

لقد حقق برنامج مخططات البلدية للتنمية العديد من المشاريع ، بحيث إستطاعت تحقيق 67 % من متطلبات السكان، وسنذكر الانجازات المحققة خلال العقد الاخير.

4-1- المنشئات القاعدية:

لقد تم إنجاز 260 كلـــــم طرق بين تقرت وحاسي مسعود ، ورقلة والمنيعةبالإظافة الى إزدواجية الطريق لبلدية حاسي مسعود ، و26 كـــــم من الطرق الجانبية،و250 كـــــم من الطريق المزدوجبين تقرت والحدود مع ولاية غرداية الذي يوجد في مرحلة الانجاز والذي سلم في نهاية 2012 ، هذا المشروع مسجل ضمن ميزانية الدولة.

وبمشا ركة محلية بـــ 50 كـــم أي بنسبة 30 % ، بحيث أن إنجاز هذا المشروع يقلل من حمولة وتخفيف من كثافة حركة المرور وإنخفاض حوادث المرور

4-2- مستوى التغطية الصحية: تم الانطلاق في إنجاز 4 مستشفيات بسعة 420 سرير، بمختلف أنحاء الولاية برخصة

مالية ،قدرها 9.1مليارديناز، لتحسين معدل شغل الأسرة بالنسبة للمرضى مع التكفل بجميع التخصصات

4-3- بما يخص قطاع التربية:

إن تحليل المؤشرات الاجتماعية و التربوية يظهر تحسنا ملحوظـــا لـــــنسبة شـــغل الأقســـام مـــن 38 في عـــام 1999 إلى 33 في عام 2011 مـــع تســـليم 54 مدرســـة ابتدائيـــة و 30 متوســـطة و10 ثانويـــات وفي 2012-2013 تم تسليم 10 ثانويات و 06 متوسطات . هذه الهياكل سيكون لهـــا تـــأثير علـــى الحـــد مـــن نســـبة شـــغل الأقسام إلى 30 طالبا في الصف الواحد، مع تعميم نظام الدوام الوحيد عبر كل المؤسسات التربوية للولاية.

4-4- التعليم العالي:

في نهاية سنة 2011 تم تسليم 6000 مقعد بيداغوجي 4500 سريرا، وكان الوضع أفضل بعد الإنتهاء من إنجاز القطب الجامعي الجديد الذي إحتوي 10000 مقعد بيداغوجي و6500 سرير من خلال برنامج الخماسي 2010-2014 ، أين تم الانطلاق في الإجراءات الخاصة بالإنجاز.

4-5- مستوى التوصيل بالكهرباءوالغاز

إذا كان معدل توصيل الكهرباء عرف تطورا من 93 % الى 97 % خلال السنوات 1999-2000 فإن البرنـــــامج القائم سيحقق التغطية الكاملة بحلول عام 2014 والأمر نفسه ينطبق على التغطية بالغاز ، والتي شهدت تحسننا ملحوظا من 17 % في 1999 الى 57 %سنة 2011 ومن المتوقع أن في نهاية عام 2014 تصل نسبة التغطية 90 %.

5- حظوظ البلديات من المشاريع التنموية خلال العقد الاخير:

5-1- برنامج دعم النمو الإقتصادي .

مخطط رقم (3) يبين البلديات الأكبر عددا للسكان لولاية ورقلة سنة 2008

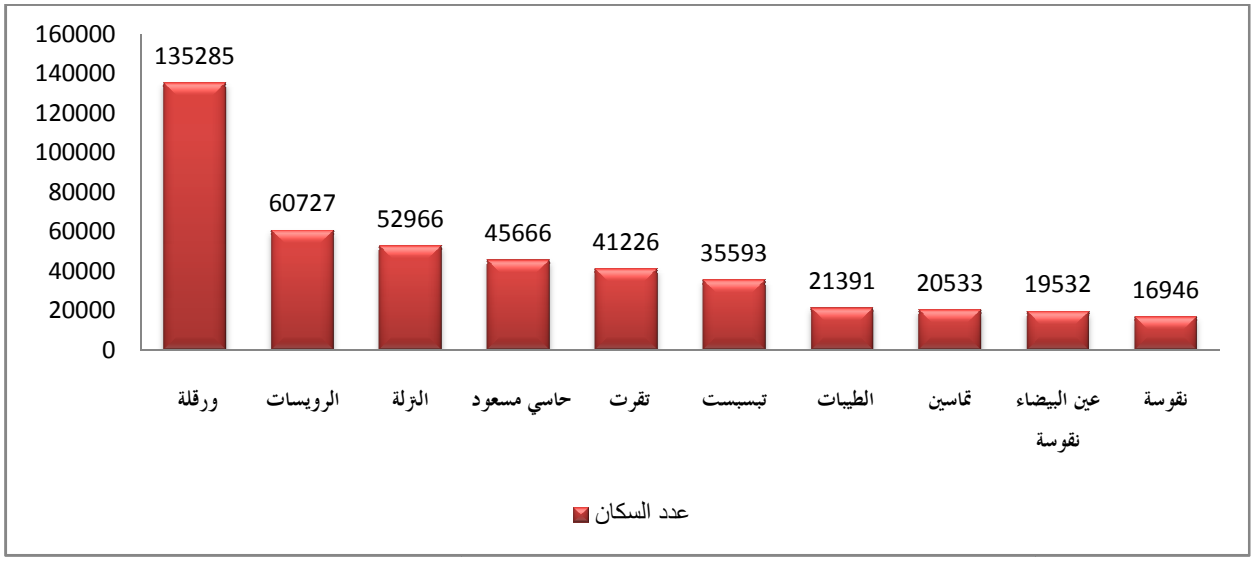

يتضح لنا من المخطط أعلاه أن عدد السكان تطور خلال العقد الأخير، بحيث زاد عدد سكان البلديات وقد تغيرت مراتبهم من ناحية العدد فبعدما كانت بلدية حاسي مسعود تحتل المرتبة الثانية أصبحت في المرتبة الرابعة لتحل محلها بلدية رويسات، ولتصبح بلدية النقوسة في المرتبة العاشرة ،وقد تراجعت بلدية الزاوية إلى المرتبة العاشرة بعدما كانت في المرتبة الثامنة.

ولكن بلدية ورقلة بقية في نفس المرتبة،لان بلدية ورقلة تعتبر المنطقة الحضرية التي تتوسط الولاية لاحتلالها مقر الولاية والمؤسسات الحكومية ، بلغ عدد سكانها حسب التعداد الاخير2008 (124339 نسمة) بنسبة 27 %من إجمالي عدد السكان داخل 20 بلدية،ثم تليها بلدية الرويسات بـــــــــ 56646نسمة بنسبة10.40 % ،ثم الترلة بنسبة 9.29 %،وحاسي مسعود

بـــــــــ 7.50 %،ثم تليها بلدية تقرت بنسبة 7.14 %، وتليها تبسبست بـــــــــــــ 6.40 %،والزاوية3.78 %، والطيبات بـــــــ3.77 %،وعين البيضاءبـــــــ3.67 % بحيث هاته البلديات العشر أكثرها عددا للسكان، بحيث ينحصر عدد سكانهم بين (17 ألف و136 ألف) –أنظر المخطط السابق-.

مخطط رقم(4)عدد المشاريع لأكبر البلديات سكانا في ولاية ورقلة سنتي 2000-2005

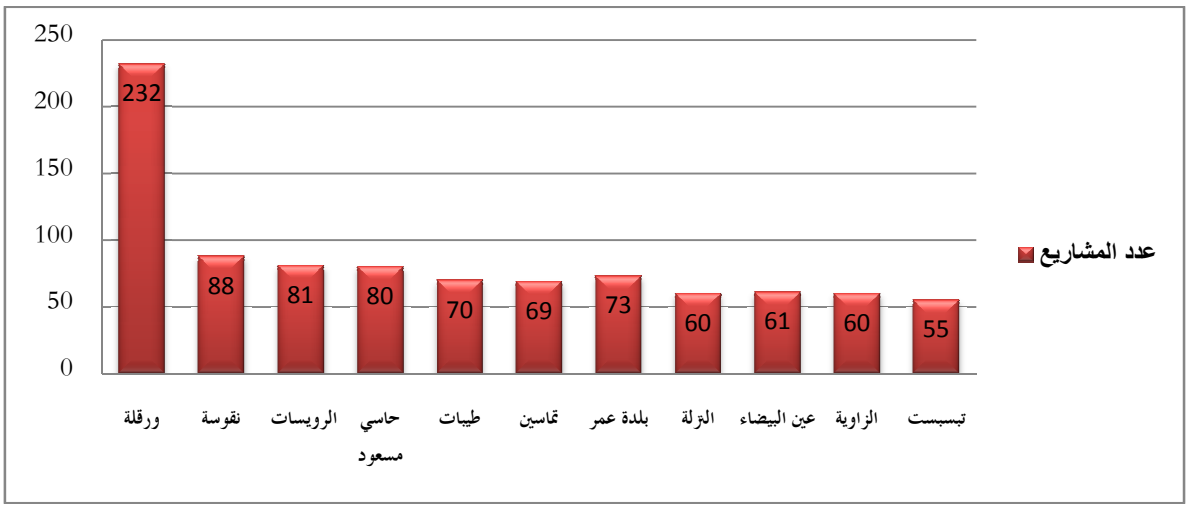

من خلال المخطط أعلاه يتضح أن ولاية ورقلة استفادت خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي من حوالي 1277 مشروع بمبلغ مالي يقدر بـــ 65 مليار دينار ، وقد استفادت بلدية ورقلة لوحدها من 25 %من المشاريع التنموية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي(2000-2005).

أي برصدها حوالي 232 مشروع ،لتليها نقوسة بـــــ8 عملية بنسبة 9 % ،وحاسي مسعود ورويسات بـــ 9 % ، وبلدية تماسين ،وبلدة عمر،وعين البيضاء و،الزاوية وتبسبست بنسبة محصورة بين 6و8 % أما باقي البلديات فكان عدد المشاريع الموجه إليها محصور بين 23و56 عملية ، .

مخطط رقم (5)يوضح عدد المشاريع لأكبر عشر بلديات سكانا:

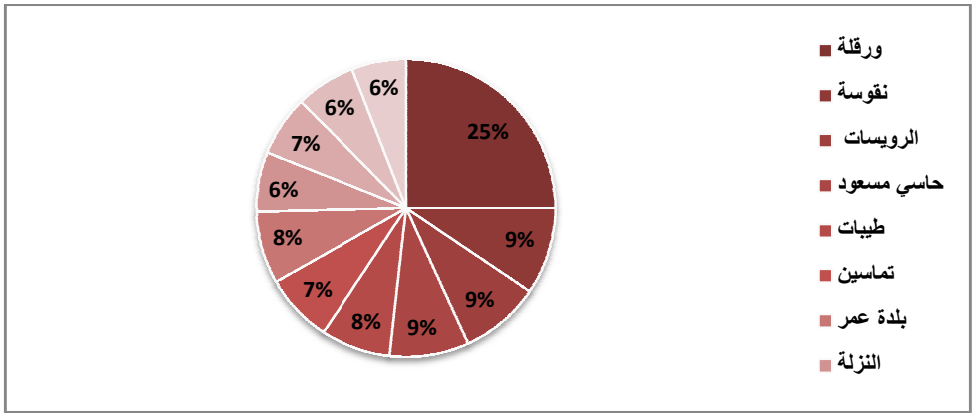

42

5-2- برنامج تطوير منا طق الجنوب

من خلال المخطط الموضح أعلاه يتضح أن الولاية استفادت من 333 مشروع تنموي .بملغ مالي يقدر بـــــ 20719501ألف دينار بحيث استفادت بلدية ورقلة لوحدها من 42 مشروع تليها الرويسات والحجيرة بـــــــــ 25 عملية وتماسين ومقارين بـــ 19 عملية ونقوسة ،وعين البيضاء ،الزاوية بـــــ17 عملية ، وقد استفادت سيدي خويلد من 15مشروع ، تليها بالناصر وحاسي بن عبد الله بـــــ 14 مشروع ، تليها مقارين بـــ13 عملية و12 عملية لمنقر و11 للبرمة وقد حضت تقرت بـــ10 مشاريع.

5-3- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

استفادت الولاية من هذا البرنامج بـــ 451 مشروع تنموي خصص لها مبلغ بقيمة 39589020000 دينار حيث استفادت بلدية ورقلة بـــــــ 50 مشروع لتليها التزلة بـــ 39 عملية ونقوسة بـــ 37 مشروع والرويسات بـــ 36 عملية تليها تقرت بـــ 32 مشروع وتليها تماسين والعليا والزاوية بـــــــــ28 ،29،27، مشروع على التوالي ،وعين البيضاء وسيدي سليمان بـــــ 26عملية وتبسبست والطيبات بـــ 23 مشروع، أما البرمة والحجيرة بـــ 23 مشروع .

6- تحليل وسرد واقع العوائق والصعوبات التنموية لولاية ورقلة:

6-1 العوائق والصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق المشاريع التنموية لمتطلبات السكان:

إن مجموعة العوائق القائمة على مستوى ولاية ورقلة هي ذات طابع فيزيائي ومناخي وديمغرافي ، بالإظافة الى عدم توازن الفضاءات والقطاعات و الجانب التنظيمي.

6-1-1 - الجانب المناخي:

ولاية ورقلة تتوسع على إقليم يقدر بـــ 163.230 كلم^2 يغطي منها 2/3 ثلثي العرق الكبير الشرقي والسهول الحجرية.وذات المناخ الصحراوي مع كل ما يحمله من ارتفاع لدرجة الحرارة (السيروكو) الممتد خلال السنة وكذا الرياح الرملية،ـــ أضف إلى ذلك طبوغرافية الأرض التي يكتسبها سطح عام، وأن المنحدر الوحيد يوجد في منطقة وادي ريغ.

6-1-2 الجانب الديموغرافي :

التجمعات العمرانية لمدينة ورقلة وحاسي مسعود تتميز بجاذبية عروض العمل والمداخيل الهامة والتي مصدرها النشاطات البترولية والشبه بترولية ونشاطات الخدمات ، والذي سبب هجرة قوية في هيكلها ودعائمها ، هذه الظاهرة ترجمتها كثافة السكنات المهترئة والتي تولد عنها آفات اجتماعية في الوسط العمراني حيث توجد أحياء أنشأت في ظرف زمني وجيز.

مع تكاثر السكان من مختلف المناطق والأفاق الثقافية والاجتماعية أنجرت عنها تناقضات نتيجة عدم إحترام القنوات الموصلة.

السكان يتمركزون على مستوى ثلاثة أقطاب عمرانية (ورقلة – تقرت – حاسي مسعود) بالرغم من حدودها القابلة للتوسع.

بعض المناطق المنفرة لم تستطع إحتواء نموها الطبيعي (الطيبات – حجيرة).

6-1-3- العوائق التنموية :

- عوائق التنمية للقطاعات أثرت على حسن سير الهيئات التي لم تستطع في بعض الحالات التمكن من رؤية واقعية، وفيما يلي بعض الحقائق البارزة:

-كبر عمر النخيل على مستوى الواحات هو نتيجة التفاف عدة عوامل من أهمها التراعات المترتبة عن الإرث والذي لا يعرف حدود.

-طبيعة التربة والعوائق المتعلقة بها تزيد من حجم الانزلاقات والانهيارات من خلالها تتراجع فترة حياة المنشآت (شبكات المياه ، الصرف الصحي ، الهاتف ، الغاز ...).

نظام الإيكولوجي القاعدي ألواحاتي يجد نفسه هش بموجب العوائق والتلوث المختلف.

-توزع السكان من حيث امتداد إقليم الولاية ، كما أن المسافات المتباعدة تفرض تكلفة أسعار مرتفعة هامة

جداً.

-الرمال المتواجدة بصفة دائمة لها تأثيراتها السلبية على تسيير الشبكات لا سيما البلدية (إيجار العتاد) بميزانية هزيلة (بلديات : الطيبات ، حجيرة ، أنقوسة).

تلك هي المعادلة الواجب مراعاتها إقتصاديا وإجتماعيا وكذلك تهيئة الاقليم واعادة الانتشار.وبالتالي ، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ برامج التنمية لا يزال يواجه صعوبات:

6-2 مستوى تسجيل المشروع:

-أخطاء في صياغة العناوين، وبالتالي يتطلب من الولاية السعي للتحقق من العناوين قبل الإخطار الرسمي للبرنامج.

-استحالة تحويل رخصة البرنامج لإعادة تقييم العملية في الفصل نفسه غير أنه يرخص للوالي التحويل لمواجهة الحالات المستعجلة.

-الاستجابة الجزئية أو غياب الاستجابة أحيانا عن طلبات إعادة التقييم، و تكون النتائج مخالفة لاتفاقيات المبادئ الواردة في عملية التحكيم بوزارة المالية.

-عدم الإنطاق في بعض المشاريع سببه عدم كفاية رخصة البرنامج ، وهذا بما يختلف مما طلب من قبل وعليه يجب احترام الطلبات التي تقدم على أساس نتائج المناقصات.

6-3- على مستوى تنفيذ البرامج

- عدم تطابق بين حجم الفيزيائي والمالي للبرنامج بالنسبة للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة للهيئة المكلفة بتسيير البرنامج. فمن الضروري أيضا تعزيز هذه الهياكل في الإمكانات البشرية والمادية إحداث إجراءات تحفيزية.
- وسائل الإنجاز (مقاولات ، مكاتب الدراسات، المخابر) التي تعمل محليا ليس لديها الإمكانيات الكافية لمتابعة و إنجاز المشاريع ، وعليه فمن الضروري توفير وسائل الإنجاز التي تنشط في الشمال الوطن.
- الصعوبات الناتجة عن تطبيق قانون المناجم أثناء عملية إستغلال مادة التيف و التي تكون عبر مناقصة ، مما يتسبب في تعطل المشاريع التنموية، و لتجنب هذا الإنسداد يتطلب تكليف الوالي

- بإعطاء رخصة منجمية للإستغلال و تكون ذات صلة بالمشروع المعني.

- البعد عن مصادر التموين بمواد البناء تشكل عائق يؤثر على التكلفة ومدة الإنجاز. لهذا فمن الضروري أن تشمل تكاليف النقل في تقييم المشاريع وإمكانية خلق قطب خاص لتموين المناطق الجنوبية.

6-4- العوائق المرتبطة ببعض أحكام قانون الصفقات العمومية:

-إن التأخير يرجع إلى ضرورة تطبيق حالة تخصيص الحاجات، فإنه يؤخذ في الحسبان تحديد حدود اختصاص لجان صفقات المبلغ الإجمالي لجميع الحصص و ليس لمبلغ كل حصة (المادة 11).

-ضرورة أن تتم الاستشارة بثلاثة 03 متعاملين اقتصاديين مؤهلين على الأقل ، و جميع المتعهدين الذين استجابوا للمناقصة (المادة 44 و 6)، بينما في ولايات الجنوب بصفة خاصة فإن نقص وسائل الإنجاز و الدراسات المتخصصة يؤثر على تأخر انطلاق المشاريع المسجلة.

-اعتماد اللجوء لمنح بالتراضي لإنجاز المشاريع الكبرى التي تتطلب مهارات خاصة أو في حالة عدم وجود شركات محلية مؤهلة بالنسبة للمناطق الجنوب.

6-5 التنسيق بين القطاعات :

أ- فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية

الإجراءات التحفيزية التي يمكن استحداثها تتعلق بما يلي:

- إعادة النظر في الأجور.
- إعداد نظام تعويضات بديل لمجموع الموظفين.
- تطبيق دليل التعويضات و التحفيزات المرتبطة بالمنطقة على أساس الأجور الحالية.
- توفير السكن الوظيفي المجهز في المرافق المدرسية، والصحية،و التكوين المهني لفائدة الأساتذة والأطباء المختصين.

- توفير مزايا خاصة لمعلمي المواد التي يوجد بها عجز (كالفرنسية والانكليزية، والرياضيات....)، و
- توسيع الاستفادة بالنسبة للموظفين فيما يخص النقل الجوي بتوفير أسعار محفزة بين مناطق الجنوب و شمال الوطن.
- الحرص على إنشاء إختصاصات بمراكز التكوين المهني تتلائم و الحاجيات على المستوى المحلي (كالبترول، الفلاحة....).
- الحرص على أن الأطباء الموجهين في إطار الخدمة المدنية أن يخضعوا لإشراف من قبل فرق طبية على مستوى عالي.

ب- فيما يتعلق بتنمية قطاع الفلاحة :

- نظرا للإمكانيات المتوفرة بمناطق الجنوب (الماء والأرض)؛ فإن تطوير الزراعة الصحراوية يجب أن توجه إلى:
- تسهيل الإجراءات لإنشاء وتسيير المحيطات الكبرى من أجل جدب الشركات. وهذا النوع من التسيير سوف يساعد حتما على امتصاص البطالة وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية (نموذج سوناطراك بقاسي الطويل...).
- تحسين ظروف إخلاء مياه الصرف في مكان تواجد النخيل.
- إعطاء الأولية في منح المساعدات للفلاحين الذين يمارسون نشاطاتهم وخاصة غابات النخيل
- إنشاء صندوق خاص موجه لتطوير النخيل.
- وقاية النخيل وتحسين رصد مرض البيوض.
- فتح مسالك من شأنها المساعدة للوصول إلى غابات النخيل.
- منح للإنتاج الحيواني مجموعة من التدابير التي من شأنها زيادة أماكن تواجد المياه،و حماية مسار التنمية الحيوانية.

– لضمان التكفل السليم بحركة المرور عبر مناطق مختلفة من الجنوب، فبات من الضروري عصرنة بعض المحاور (مثل تقرت الوادي...) بطرق سريعة و التي توفر جميع وسائل الراحة.

وكما أنه من المهم جدا أن نولي إهتماما خاصا للطرق الحدودية المؤدية إلى تونس وليبيا، و التي غالبا ما تكون مغلقة أمام حركة المرور بسبب وجود الرمال.

ج– فيما يتعلق بتطوير قطاع الطاقة :

نظرا العوائق التي يواجهها سكان الجنوب في أعقاب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر ولاسيما خلال الحرارة الشديدة والعواصف الرملية، ينبغي تشجيع إنتاج الطاقة الشمسية.

نظرا للمخاطر الكبرى التي يواجهها السكان الذين يعيشون في مناطق إنتاج النفط (حاسي مسعود ، حاسي بركين، إن مناس، حاسي الرمل) ، فإنه ثمة حاجة ملحة لوضع سياسة لجعل هذه المناطق مناطق العمل ؛ أين يكون فيه السكن العائلي مستبعد كما كان عليه الحال في وقت المركز الصناعي الصحراوي (CIS).

وهذه الخطوة سوف تساعد على التحكم في سياسة العمالة من جهة و التصدي بفعالية ضد المخاطر الناجمة عن وجود السكان فيما يخص الأمن العام و حماية المشاءات.

د– فيما يتعلق بتسيير العقار :

بالإضافة إلى الاحتياط العقارية البلدية والأراضي الخاصة للدولة المتوفرة على مستوى البلديات و الولاية ، والموجهة الإنجاز المشاريع الاستثمارية و التجهيزات العمومية، فإن الدولة أنطلقت في عملية على مستوى منطقة النشاط بورقلة بنقل ملكية الأراضي لفائدة الشركات الخاصة والعامة، والتي ستوفر حتما وعاء عقاري مهم جدا ولا سيما الأراضي الواقعة في الوسط الحضري بالمدينة.

ه– يما يتعلق بتنمية شبكات الطرقات:

لضمان التكفل السليم بحركة المرور عبر مناطق مختلفة من الجنوب، فبات من الضروري عصرنة بعض المحاور (مثل تقرت الوادي...) بطرق سريعة و التي توفر جميع وسائل الراحة.

وكما أنه من المهم جدا أن نولي اهتماما خاصا للطرق الحدودية المؤدية إلى تونس وليبيا، و التي غالبا ما

تكون مغلقة أمام حركة المرور بسبب وجود الرمال.

و- فيما يتعلق بتطوير قطاع الطاقة :

نظرا العوائق التي يواجهها سكان الجنوب في أعقاب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر ولاسيما خلال الحرارة الشديدة والعواصف الرملية، ينبغي تشجيع إنتاج الطاقة الشمسية.

نظرا للمخاطر الكبرى التي يواجهها السكان الذين يعيشون في مناطق إنتاج النفط (حاسي مسعود ، حاسي بركين، عين مناس، حاسي الرمل) ، فإنه ثمة حاجة ملحة لوضع سياسة لجعل هذه المناطق مناطق العمل ؛ أين يكون فيه السكن العائلي مستبعد كما كان عليه الحال في وقت المركز الصناعي الصحراوي (CIS).

وهذه الخطوة سوف تساعد على التحكم في سياسة العمالة من جهة و التصدي بفعالية ضد المخاطر الناجمة عن وجود السكان فيما يخص الأمن العام و حماية المشاءات.

ك- فيما يتعلق بتسيير العقار :

بالإضافة إلى الاحتياطات العقارية البلدية والأراضي الخاصة للدولة المتوفرة على مستوى البلديات و الولاية ، والموجهة الإنجاز المشاريع الاستثمارية و التجهيزات العمومية، فإن الدولة أنطلقت في عملية على مستوى منطقة النشاط بورقلة بنقل ملكية الأراضي لفائدة الشركات الخاصة والعامة، والتي ستوفر حتما وعاء عقاري مهم جدا ولا سيما الأراضي الواقعة في الوسط الحضري بالمدينة.

عند دراسة هذه الوضعية، يتضح بأن الشركات تشغل هذه الأرضي جزئيا و التي تم تنازل لفائدتها من قبل ، غير أن الأصول الفائضة تبقى شاغرة و بدون إستغلال عقلاني.

منطقة النشاط حاليا تقع في وسط مدينة ورقلة مما يسبب إزعاجا للسكان و ضررا خطيرا لأدوات التعمير ويشكل عائقا لتطوير المدينة.

إذ يتعلق الأمر بمحافظة عقارية مهمة من الضروري وضع إطار قانوني خاص لتحويل منطقة النشاطات ومن ثم استرجاع هذه الأراضي.

ل- فيما يتعلق بقطاع التشغيل:

إن حدة وضعية التشغيل و الإرادة الحقيقية للسلطات العمومية تجعل من مكافحة البطالة خاصة بين الشباب، واحدة من أولويات سياستها.

ونتيجة لذلك، فإن حجم ونوعية التشغيل هي من نتائج التسيير الاقتصاد ي وطريقة التنظيم. بهذا المعنى، فإن السياسة الاقتصادية تحتم علينا اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها يكون لها آثار إيجابي على التشغيل.

إن حجم سكان الناشطين ولاية ورقلة ارتفاع ليصل إلى 165.392 أي 24 ٪ من مجموع الكلي للسكان، ونسبة الشغل 91.6 ٪ ، بما فيه أكثر من 50 ٪ تشغلها الإدارات والخدمات ، مما يفسر الطابع لخدماتي ولمصلحي . إن عدد العاطلين عن العمل يتزايد من سنة إلى أخرى، على الرغم من الوظائف المحفوظة ، و هذا نتيجة لعدم التحكم في تسيير هذا الملف الحساس و غياب رقابة فعالة.

إن التدابير الجديدة التي اتخذتها الولاية بالتعاون مع الشركات بما في ذلك المؤسسات النفطية المتواجدة في ولاية، والمجتمع المدني ، تهدف إلى شفافية أكثر وضوح عند التكفل بهذه القضايا والتحكم الشامل لهذا الملف ، و من أهم هذه التدابير مايلي:

- فتح وكالات محلية جديدة للتشغيل في كل مقر دائرة.
- إدخال تقنية الإعلام الآلي في كل مكتب.
- وضع بطاقية بواسطة شبكة الانترنت.
- إعطاء الفرصة لجميع المتقدمين للعمل الدخول و التسجيل في البطاقية عبر الانترنت من خلال التخصصات المقدمة من طرف صاحب العرض.
- إنشاء مراكز للتكوين المهني المتخصص و التي من شأنها تكوين الشباب في المهن ذات الصلة بالمحرقات (كالتلحيم الصناعي ،.....) .

7- الاستنتاجات العامة(الإجابة على تساؤلات الدراسة):

- إن عدد سكان ولاية ورقلة يتزايدون بوتيرة غير منتظمة، محصورة بين 10و30 ألف ؛

- وتيرة الزيادة تتميز بالتذبذب، تراوحت هاته الزيادة بين 2 % و5 %؛
- هناك زيادة في عدد المواليد مقارنة بعدد الوفيات (نتيجة طبيعية) وقد تراوح معدل الوفيات بين 5 و4‰ ، أما معدل المواليد فقد تراوح بين 20 و30 ‰ خلال العقد الأخير ؛
- من خلال هاته النتائج استطعنا أن نثبت أن النمو السكاني يتزايد بوتيرة غير منتظمة بمقارنة سنوية لإعداد السكان خلال العقد الأخير.
- إستفادت ولاية ورقلة في الفترة مابين 1999 -2011 بغلاف مالي قدره 164 مليار دينار يحتوي على 3262 مشروع تنموي ؛
- تم تسجيل 2395 مشروع لبرنامج مخططات البلدية للتنمية بغلاف مالي قدره 15 مليار دينار ، منها 386 مشروع بغلاف مالي قدره 2.8 مليار لسنتي 2010-2011 ؛
- تم إنجاز 260 كلـــــم طرق بين تقرت وحاسي مسعود ، ورقلة والمنيعةبالإظافة الى إزدواجية الطريق لبلدية حاسي مسعود ، و26 كـــــم من الطرق الجانبية،و250 كـــــم من الطريق المزدوجبين تقرت والحدود مع ولاية غرداية الدي يوجد في مرحلة الانجاز ؛
- حقق برنامج مخططات البلدية للتنمية العديد من المشاريع ، بحيث إستطاعت تحقيق 67 % من متطلبات السكان خلال العقد الاخير.
- تم الانطلاق في إنجاز 4 مستشفيات بسعة 420 سرير، بمختلف أنحاء الولاية برخصة مالية ،قدرها 9.1مليار؛
- تحسن ملحوظ لنسبة شغل الاقسام من 38 طالب في الصف الى 33 طالبفي الصف سنة 2011 ، اد تم تسليم 54 مدرسة إبتدائية و30 متوسطة و10ثناويات و6 متوسطات؛
- تسليم 6000 مقعد بيداغوجي 4500 سريرا، و إنجاز القطب الجامعي الجديد الدي يحتوي 10000 مقعد بيداغوجي و6500 سرير من خلال برنامج الخماسي 2010-2014

- عرف معدل توصيل الكهرباء تطورا من 93 % الى 97 % خلال السنوات 1999-2000 فإن البرنـــــامج القائم سيحقق التغطية الكاملة بحلول عام 2014 والامر نفسه ينطبق على التغطية بالغاز ، والتي شهدت تحسننا ملحوظا من

- 17 % في 1999 الى 57 %سنة 2011 ومن المتوقع أن في نهاية عام 2014 تغطيةبمعدل 90 %.
- من خلال هذه النتائج يتضح لنا أن برنامج مخططات البلدية للتنمية حقق نجاح في تلبية متطلبات السكان وهذا من خلال النتائج التي أثبتت أن البلديات الأكبر سكانا هي التي كان لها حضوض في أكبر عدد من المشاريع والخلل لا يعود للزيادة السكانية بل إلى العوائق التي تقف حائلا أمام إنجاز وتحقيق هاته المشاريع.
- التجمعات العمرانية لمدينة ورقلة وحاسي مسعود تتميز بجاذبية عروض العمل والمداخيل الهامة والتي مصدرها النشاطات البترولية والشبه بترولية ونشاطات الخدمات ، والذي سبب هجرة قوية في هيكلها ودعائمها ، هذه الظاهرة ترجمتها كثافة السكنات المتهرئة والتي تولد عنها آفات اجتماعية في الوسط العمراني حيث توجد أحياء أنشأت في ظرف زمني وجيز
- إن تكاثر السكان من مختلف المناطق والأفاق الثقافيـــة والاجتماعيـــة انجـــرت عنـــها تناقضـــات نتيجـــة عـــدم إحترام القنوات الموصلة.
- السكان يتمركزون على مستوى ثلاثة أقطاب عمرانية (ورقلة – تقـــرت – حاســـي مســـعود) بـــالرغم مـــن حدودها القابلة للتوسع.
- أخطاء في صياغة العناوين، وبالتالي يتطلب من الولاية السعي للتحقق مـــن العنـــاوين قبـــل الإخطـــار الرسمـــي للبرنامج.
- استحالة تحويل رخصة البرنامج لإعادة تقييم العملية في الفصل نفســـه غـــير أنـــه يـــرخص للـــوالي التحويـــل لمواجهة الحالات المستعجلة.
- استحالة تحويل رخصة البرنامج لإعادة تقييم العملية في الفصل نفسه غير أنه يرخص للوالي – التحويل لمواجهة الحالات المستعجلة؛

- الاستجابة الجزئية أو غياب الاستجابة أحيانا عن طلبات إعادة التقييم، و تكون النتائج مخالفة لاتفاقيات المبادئ الواردة في عملية التحكيم بوزارة المالية؛
- عدم الإنطاق في بعض المشاريع سببه عدم كفاية رخصة البرنامج ، وهذا بما يختلف مما طلب من قبل وعليه يجب احترام الطلبات التي تقدم على أساس نتائج المناقصات؛

51

- تطابق بين حجم الفيزيائي والمالي للبرنامج بالنسبة للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة للهيئة المكلفة بتسيير البرنامج؛

من خلا ل هاته النتائج أثبتت الدراسة أنه هناك صعوبات تقف حائلا أمام تحقيق المشاريع التنموية لتلبية متطلبات السكان خلال العقد الأخير.

- الاستجابة الجزئية أو غياب الاستجابة أحيانا عن طلبات إعادة التقييم، و تكون النتائج مخالفة لاتفاقيات المبادئ الواردة في عملية التحكيم بوزارة المالية.
- عدم الإنطاق في بعض المشاريع سببه عدم كفاية رخصة البرنامج ، وهذا بما يختلف مما طلب من قبل وعليه يجب احترام الطلبات التي تقدم على أساس نتائج المناقصات
- التجمعات العمرانية لمدينة ورقلة وحاسي مسعود تتميز بجاذبية عروض العمل والمداخيل الهامة والتي مصدرها النشاطات البترولية والشبه بترولية ونشاطات الخدمات ، والذي سبب هجرة قوية في هيكلها ودعائمها ، هذه الظاهرة ترجمتها كثافة السكنات المهترئة والتي تولد عنها آفات إجتماعية في الوسط العمراني حيث توجد أحياء أنشأت في ظرف زمني وجيز ؛
- إن تكاثر السكان من مختلف المناطق والأفاق الثقافية والاجتماعية أنجرت عنها تناقضات نتيجة عدم إحترام القنوات الموصلة؛
- السكان يتمركزون على مستوى ثلاثة أقطاب عمرانية (ورقلة – تقرت – حاسي مسعود) بالرغم من حدودها القابلة للتوسع؛
- أخطاء في صياغة العناوين، وبالتالي يتطلب من الولاية السعي للتحقق من العناوين قبل الإخطار الرسمي للبرنامج؛

خلاصة

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى عرض النتائج التي ساهمت بشكل كبير في الإجابة على التساؤلات التي كانت محل انشغالنا، بحيث تم تفسير الجداول والمخططات ،التي توضح بشكل جلي استفساراتنا ،والخروج باستنتاج عام يمكن من خلاله التعرف على واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير وذلك ساهم بفك اللبس والغموض عن إشكاليتنا المنشودة.

الخاتمة

لقد خرجت دراستنا التي عالجت واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال 2000-2009 ، بأن النمو السكاني يتزايد بمعدلات غير منتظمة بالإضافة إلى أن معدلات المواليد يتضاعف من 6 إلى 8 أضعاف ،كما كشفت الدراسة على الإنجازات المحققة من طرف برنامج مخططات البلدية للتنمية المحلية، بعرض الحقائق وأعداد المشاريع بالإضافة إلى توزيع المشاريع التنموية على البلديات ذات النمو السكاني الكبير ، بحيث استطعنا إثبات أن النمو السكاني لا يعتبر حائلا أمام إنجاز المشاريع التنموي والدليل انه كلما كانت البلديات ذات إستعاب كبير لعدد السكان كلما كان لها الحضوض بنصيب عدد كبير لعدد المشاريع .

أوضحت الدراسة أن سبب فشل المشاريع يعود إلى العوائق والصعوبات الناجمة في التعطيل في إنجاز المشاريع بالإضافة إلى العديد من العوائق التي تم عرضها بالتفصيل.

رغم بعض الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هاته المذكرة ،فإننا استطعنا تذليلها ولو نسبيا ، ووصلنا إلى وصف واقع النمو السكاني والتنمية الحلية التي أشرنا إليها سلفا، والتي لا نجزم أنها نهائية ، بل إن مجال البحث والتقصي في هذا الموضوع شاسع ويحتاج إلى جهد.

وفي الأخير أتمنى أن يبقى هذا الموضوع في قائمة الأبحاث العلمية وإتمام البحث والدراسات لفهمه.

"فليس للعلم وطن وللحكمة دار، إنم العاقل ماله على كل أرض مدرسة وعلى كل طريق

كتاب "

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1- اسامة عبد الرحمان،تنمية التخلف وادارة التنمية،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت ،1997 .

2- **زكي محمد إسماعيل ،التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية،من مجلة كلية العلوم العربية جامعة بن السعود ،العدد140.**

3- علي عبد الرزاق جلبي،علم الاجتماع السكان ، دار المعرفة، القاهرة ،1984،

4 - عبد المنعم عبد الحي ،علم السكان، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 1967،

5- محي الدين صبارة، قواعد التنمية الاقتصادية،مجلة التنمية المجتمع،العدد2 ،مارس1963

6- عبد الناصر جندي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ،

7- مصطفى عمر حمادة، دراسات في علم السكان، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،2009 .

8- منير عبد الله كرادشة ،علم السكان، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، 2010 .

9- حسن عبد الحميد احمد رشوان ، السكان من منظور علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1981 .

10- محمد السيد غلاب ومحمد صبحي ،السكان ديمغرافية وجغرافية،ط2 ،القاهرة ،1967.

11- فريديريك هاربوس،تنمية الموارد البشرية ،معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1984 . 12-عبد القادر الزاوي، التنمية المحلية في المغرب، محاولة تقييم عامة ،مدكرة لنيل ،دبلوم دراسات العليا ،1985 ،

13- محمد خليل ، دراسات في التنمية والسكان ،ط2 ،دار السلام للنشر ،سوريا ،1999

المذكرات

14- جلال محمد سليم ، واقع التنمية المحلية والإدارة المحلية، مذكرة لنيل شهادة المجسيتير ، 2005 .

2- رشوة عبد الحميد ، التنمية المحلية في ظل الركود الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة المجيستير، 2000

3- الحوصلة السنوية ، للمشاريع التنموية ، مديرية التخطيط (2000-2009)

مراجع بالفرنسية

4-annuaire statistique (2000-2009) de la wilaya Ouargla.

الملاحق

جدول رقم(1) مهام برنامج المخططات البلدية للتنمية:

القطاع الفرعي 39 : الفلاحة والري	
391– : التزويد بمياه الشرب	1– منشات صغرى لتعبئة مياه الشرب 2– تخزين 3– الإيصال بالقنوات 4– شبكة التوزيع 5– معالجة 6– دراسات 7– غيرها 8– بناء ينابيع للمياه بالمناطق الريفية 9– جر وتهيئة ينابيع المياه

392- : التطهيـــــــر	1- شبكات التطهير 2- المعالجة خارج محطات معالجة وتنقية المياه 3- دراسات 4- غيرها 5- معالجة الشبكات 6- التجديد
394- : البيئـــــــة	1- انجاز مفارغ عمومية بلدية 2- وسائل معالجة وجمع النفايات الصلبة المترلية

القطاع الفرعي 59 : بنى تحتية إدارية واقتصادية	
591 : طرقات ومسالك	1- منشاة جديدة 2- ترميم 3- منشاة فنية 4- تميمات كبرى منجزة عن العوامل المناخية 5-غيرها
593 : بريد ومواصلات	1- وكالات ومكاتب البريد
891 : مباني بلدية	1- مقرات المجالس الشعبية البلدية 2- فروع بلدي 3- غيرها 4- قابضات البلديات
992 : تسيير بلدي في المناطق اللازم ترقيتها	1- تسيير بلدي في المناطق اللازم ترقيتها

القطاع الفرعي 69 : تربية وتكوين القطاع الفرعي	
691- : تربية وتكوين	1- إعادة بناء 2- ترميمات كبرى 3- إعادة تهيئة 4- تجديد التجهيزات 5- بناء قاعات تدريس

القطاع الفرعي 79 : بنى تحتية اجتماعية وثقافية	
793- : تهيئة حضرية	1- الطرقات 2- الانارة العمومية 3- انجاز حدائق خضراء 4- تهيئة المساحات الخضراء
794- : صحة ونظافة	1- بناء وتجهيز قاعات العلاج 2- تهيئة وترميمات كبرى لقاعات العلاج
795- : ثقافة وتسلية	1- بناء وتجهيز المكتبات البلدية 2- تهيئة وترميمات كبرى للمكتبات البلدية
796- : شبيبـــــــة	1- بناء وتجهيز مخيمات الشباب 2- تهيئة وترميمات كبرى لمخيمات الشباب 3- دور الشباب
797- : رياضـــــــة	1- مساحات لعب 2- ملاعب للرياضة الجوارية